حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات ودورها في السلوك المالي للمصارف التجارية

(دراسة تحليلية لآراء المديرين في عينة من فروع المصارف التجارية الأهلية في محافظة دهوك)

د. سعد فاضل عباس المحمود
استاذ مساعد
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

جيهان زورو سعدو الباعدري
باحث
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

المستخلص

يعد موضوع حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات من المواضيع المهمة والمعاصرة التي نالت اهتماماً واسعاً من قبل المنظمات، وذلك في ضوء التحديات والأزمات التي زعزعت استقرار المصارف التجارية وهددت بقاءها، لذا تحتم على المنظمات عامة لا سيما المصارف التجارية التي هي مجال دراستنا الميدانية، تبني مجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات لزيادة كفاءة وفاعلية استخدام تلك التقانة من أجل الحصول على معلومات ذات جودة عالية من الموثوقية التي تعد مخرجات تلك التقانة ومدخلات للسلوك المالي لاتخاذ القرارات. وتهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات ودورها في السلوك المالي للمصارف التجارية من خلال الاختيار الميداني لآراء مديري المصارف ومعاونيهم ورؤوساء الأقسام العاملين في عينة من فروع المصارف التجارية الأهلية في محافظة دهوك والبالغة عددها (15) مصرفًا ووضعت عدداً من العبارات الأساسية للدراسة وتمت الأجابة عنها من قبل (73) فرداً، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة أن هناك مستويات معنوية عالية من التلازم بين حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والسلوك المالي لدى المصارف المبحوثة، وفي ضوء تلك الاستنتاجات وضعت الدراسة عدداً من المقترحات ومن أهمها: ضرورة قيام المصارف المبحوثة بزيادة تركيزها على مجال الانسجام والتوافق الاستراتيجي كونه الأضعف ارتباطاً وتأثيراً في السلوك المالي لدى المصارف المبحوثة وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات الملائمة لعملياتها المصرفية التي تنسجم مع ضوابط وآليات الحوكمة لتلك التقانة.

الكلمات الدالة: حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات ، قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح.

1.المقدمة

أصبح التغير الذي شهدته منظمات الأعمال عامة والمصارف التجارية خاصة في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي أمراً مفروضاً لا يمكن تجنبه إذ اتسمت العقود الثلاثة الأخيرة بالعديد من التحديات والأزمات التي زعزعت استقرار المصارف التجارية وهددت بقاءها ومن جانب آخر كان للتطور التكنولوجي في تقانة المعلومات والاتصالات والتي القت بظلالها على العمليات والأنشطة المصرفية وأسهمت في تطوير أدائها إلا أنها لم تخل من الجوانب السلبية التي رافقت عمليات تطبيقها مما أوجب على إدارات المصارف التجارية العمل بضوابط حوكمة تلك التقانة وصولاً لتحقيق معايير لأنزاهة والشفافية في العمليات والأنشطة المصرفية المؤداة. كما أن السلوك المالي للمصارف التجارية تجاه عملياتها المصرفية يرتبط أساساً بما يتوافر لديها من معلومات على درجة عالية من الموثوقية مما يمكن إدارات تلك المصارف من وضع سياسات وبرامج لإنشطتها بأفضل المستويات المهنية الممكنة وعلى أسس لأنزاهة والشفافية وهذا لا يتحقق إلا من خلال العلاقة الاعتمادية لما تقدمه تقانة المعلومات والاتصالات من مخرجات والتي تشكل مدخلات للسلوك المالي لتلك المصارف التي أصبحت اليوم بأمس الحاجة إلى تبني مداخل حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات بهدف تحقيق أفضل سلوك مالي تجاه عملياتها المصرفية.

المبحث الأول: تأطير نظري

أولاً: حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات

1. مفهوم حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات:

تعد حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات سلسلة من الترتيبات المنظمة لضمن كفاءة

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز
المجلد 6، العدد 4 (2017)
استلم البحث في 2017/9/1، قبل في 2017/12/1
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2017/12/20
البريد الالكتروني للباحث:Abbas1953@gmail.com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

المنظمات ومعالجة المعلومات وإيصالها حيث تتكامال تقانة المعلومات والاتصالات مع رؤية المنظمة واستراتيجيتها وتصبح مهمتها الحفاظ على الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وتعظيم غيراداتها واستغلال موارد تقانة المعلومات والاتصالات ومراقبة المخاطر، ويرى (Lee & Lee, 2009:46) بأن مفهوم حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات يركز على سمات الشفافية والرقابة والكفاءة والفاعلية وأن تحديد هذا المفهوم لدى غالبية الباحثين يتم عن طريق وجهة نظر تنطلق من تيارين هما مفهوم إدارة تقانة المعلومات والاتصالات وكذلك مفهوم حوكمة الشركات، وكما مبين في الشكل (1).

الشكل (1) أصل بحوث حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات

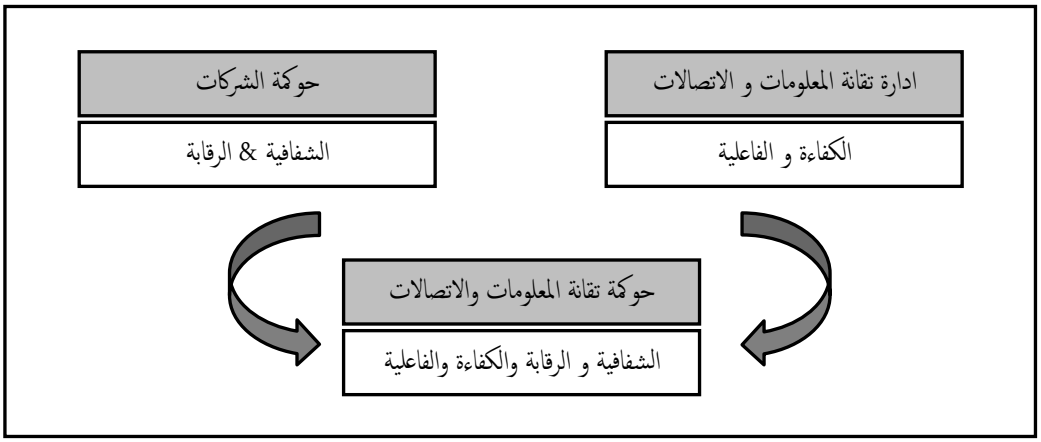

Source: Lee, Junghoon & Lee, Changjin, (2009), IT Governance-Based IT Strategy and Management: Literature Review and Future Research Directions, an imprint of IGI Global Publishing, United States of America, and United Kingdom, P46.

ووفقاً ل (Barbosa et al., 2014: 3) فان حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات هي العملية التي من خلالها يمكن للمنظمات المواءمة بين عمليات تقانة المعلومات والاتصالات وخادماتها وقد استفاد القطاع المالي بشكل كبير من تطور تقانة المعلومات والاتصالات في المقام الأول وذلك في مجال أتمتة عمليات المصرف ولكن هناك عدد قليل من البحوث التي هدفت إلى وصف حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في المصارف، كما أن هناك عدد أقل من الدراسات لوصفها في القطاع المالي عموماً. لذلك فمن الضروري توضيح مفهوم حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات من خلال تصنيف منتظم ورسم لمجموعة من البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع التي يمكن تلخيصها من خلال التعاريف الآتية. ووفقاً ل(Abu-Musa , 2007: 75) فهي تعني توزيع واجبات ومسؤوليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتقانة المعلومات والاتصالات بين أصحاب المصلحة في المنظمة، والإجراءات والآليات اللازمة لصنع ومتابعة القرارات الاستراتيجية بشأن تقانة المعلومات والاتصالات. كما أنها مسئوولية المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة في مجالات القيادة والهياكل التنظيمية والعمليات التي تؤكد على الدعم لأهداف وإستراتيجيات المنظمة الذي تقدمه هذه التقانة (Bowen et al., 2007: 194). بينما عرف (Gheorghe, 2011: 547) بأنها القدرات التنظيمية التي يمارسها المجلس والإدارة التنفيذية للسيطرة على صياغة وتنفيذ استراتيجية تقانة المعلومات والاتصالات وبما يضمن اندماج الأعمال مع التقانة.

ويرى (Al Omari et al., 2013 : 5) بأنها مجموعة من الهياكل والعمليات والآليات التنفيذية المتعلقة بالعمل ككيان واحد لضمن أن تتماشى تقانة المعلومات والاتصالات مع أهداف العمل وحجر الأساس في حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات هو توفير مستوى مقبول من التأكد من أن الأهداف الاستراتيجية للمنظمة لا تتعرض للخطر بسبب الفشل في تطبيق تقانة المعلومات والاتصالات.

ويمكن تحديد مفهوم حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في وجهات نظر ثلاث وهي كالآتي:

أ- يسعى الباحثون إلى فهم حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات كمجال لحقوق صنع القرار والمساءلة داخل المنظمات مثل (Abu-Musa , 2007: 75) مع التركيز على توزيع حقوق القرار والمساءلة وتحديد المسؤوليات من أجل الاستخدام الكفوء لموارد تقانة المعلومات والاتصالات.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

ب- فهم الباحثون حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات على أنها تنطوي على التوافق الاستراتيجي بين تقانة المعلومات والاتصالات والأعمال من أجل تحقيق قيمة لأعمال المنظمة مثل (Gheorghe, 2011: 547) إذ عرفت حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات على أنها الأنشطة لتعظيم قيمة العمل من خلال تحقيق هذا التوافق الاستراتيجي وفي حالة تحقيق هذا الهدف، فان ذلك يؤدي إلى السيطرة الفعالة على الموارد، وإدارة الأداء، وإدارة المخاطر.

ت- وصف حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات من قبل باحثين آخرين على أنها الهياكل والعمليات التنظيمية لتلك التقانة التي تسعى الى تحقيق استراتيجيات المنظمة. مثل (Al Omari et al., 2013: 5) إذ تم وصف حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات على أنها تتعامل مع هيكل العلاقات والعمليات التي تهدف الى تطوير وتوجيه ومراقبة استراتيجيات تطبيق تقانة المعلومات والاتصالات.

ويمكن تحديد المفهوم الإجرائي لحوكمة تقانة المعلومات والاتصالات بأنها الهياكل والعمليات والآليات الضامنة والضابطة لاستخدام تقانة المعلومات والاتصالات بشكل صحيح وسليم والتي تحدد مسؤوليات متخذي القرارات وترسم أبعاد سلوكهم المالي من أجل ضمان حقوق أصحاب المصالح في المنظمات عموماً والمصارف التجارية خصوصاً.

2. أهمية حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات

ازدادت أهمية الحوكمة في السنوات الأخيرة، وعدت قضية محورية في مجال تقانة المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية في العالم.

وكشفت دراسة استقصائية أجريت في معهد حوكمة تقانة المعلومات تحت عنوان (IT Global Status Report Governance)، نشرت في عام (4002) أن أكثر من (80%) من مديري تقانة المعلومات والاتصالات اعترفوا بأن هناك حاجة إلى تحسين حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في تقاديم استراتيجية للمشاريع. فضلاً عن ذلك حاولت إحدى الدراسات إظهار أهمية حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات فأشارت إلى أن الشركات التي تعتمد الحوكمة في هذا المجال متفوقة وقد إرتفعت أرباحها بنسبة (25%) عن تلك الشركات التي لا تعتمد في أعمالها حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات Green & Ali 1 :2005,).

ويرى (عبد لأنور ونصار 2014: 21) بأن آليات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات تساهم وتساعد في الحد من التلاعب المالي الالكتروني وتحقيق متطلبات أمن المعلومات في الوحدات الحكومية في ظل تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية.

وتحتل حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات أهمية كبرى لدى المنظمات عموماً فهي إحدى الوسائل المستعملة لزيادة القدرة التنافسية من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح وتحسين الجودة كما تعد تقانة المعلومات والاتصالات حلقة وصل بين الشركة والزبائن والموردين وكافة الأطراف المتعاملة في جميع أنحاء العالم. كونها تتيح الانفتاح على الأسواق الجديدة ومواكبة التغيرات التكنولوجية بشكل دائم فضلاً عن أنها تساعد على تخفيض مستويات المخزون والسيطرة عليه حيث تعمل على الاستجابة السريعة لمتطلبات الزبائن مما يعني زيادة الطلب على منتجات الشاركة وهي أيضاً تساعد على تحسين الأداء الأمر الذي يعمل على زيادة قيمة الشركة

(زرقون وشطيبة 2013: 932) (يوسف 2013: 363).

3. نماذج تطبيق حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات:

حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات لا تتبع نمطاً فريداً في التطبيق ولكن توجد مجموعة من لأنماذج لتطبيقها ومن هذه لأنماذج مايلي:

3.1 . نموذج (COSO): وفق منهج (COSO) إن الرقابة الداخلية هي العملية التي يقاوم بها أعضاء مجلس إدارة المنظمة، والإدارة، وغيرهم من المستخدمين، من أجل توفير ضمانة معقولة بأن الأهداف الرقابية التالية متحققة (Gheorghe, 2010: 36) :

3.1.1 كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

3.1.2 موثوقية التقارير المالية.

3.1.1 الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة.

3.2 . نموذج (COBIT) وهو اختصار ل (Control Objectives for Information Technology)

(أهداف الرقابة لتقانة المعلومات) تم بناؤه من قبل معهد حوكمة تقانة المعلومات (ITIG) في عام (1995) ويمثل مجموعة من الفقرات التوجيهية الدولية لتطبيق حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات بهدف تمكين المديرين من سد الفجوة بين متطلبات الرقابة والقضايا المتعلقة بالتقانة ومخاطرها ولعل من أبرز لأنقاط في (COBIT) انه يركز على مخاطر محددة حول أمن تقانة المعلومات والاتصالات بطريقة بسيطة لمتابعة وتنفيذ المنظات (موسى وسامية , 2012 : 11)(Soomro & Ali , 2014: 4907)

وأنشأ هذا لأنموذج ليكون أداة رقابية على تقانة المعلومات والاتصالات من خلال (34)هدفاً رقابياً عالي المستوى تنضوي تحت أربعة أبعاد هي: (أ) التخطيط والتنظيم (ب) الامتلاك والتنفيذ (ت) التسليم والمساندة (ث) المراقبة (زيود وأخرون,

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

191:2014).

3.3 . نموذج (ITIL): وهي اختصار ل (Information Technology Infrastructure Library)

(مكتبة البنية التحتية لتقانة المعلومات) يمثل المعيار الواقعي، على مستوى العالم، لإدارة خدمات تقانة المعلومات والاتصالات وتركز أهداف هذا لأنموذج على مواءمة خدمات تقانة المعلومات والاتصالات مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمنظمات، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وتخفيض التكاليف على المدى الطويل للخدمات المقدمة (Gheorghe, 2010 : 36-37).

3.4 . معايير ISO: وهي منظمة عالمية (International Organization for Standardization) أنشئت عام (1947) وذلك بهدف وضع وإعداد معايير لمختلف المجالات ومن ضمنها مجال تقانة المعلومات والاتصالات وخاصة ما تتعلق بأمن وحماية تلك التقانة، ومن أهم المعايير التي أصدرتها هذه المنظمة في هذا المجال (عبدلأنور ونصار , 17:2014).

3.4.1 معيار ISO 27001: تم إصدار هذا المعيار في عام (2005) واهتم بوضع الأسس والقواعد المهمة وإرسائها فيما يتعلق بنظام إدارة وحماية أمن المعلومات وهذه الأسس تهتم بكيفية تصميم وتطبيق ورقابة وصاينة وإجراء التطوير المستمر لأداء هذه الإدارة وكذلك لتقييم المخاطر الإلكترونية (يوسف , 364:2013).

3.4.2 معيار ISO 27002: يعرف سابقاً ب(ISO 17799) وصدر هذا المعيار أيضاً عام (2005) ويعد بمثابة التطبيق الفعلي للأسس والقواعد التي تم إعدادها بواسطة المعيار السابق أي أن هذا المعيار بمثابة الخطوط التي يجب المضي نحوها بعد مرحلة التطبيق بهدف حماية موجودات التقانة وتوفير الأمان لها ومحاولة تجنب الوقوع في مخاطر التشغيل الإلكتروني (يوسف, 364:2013) (عبدلأنور ونصار 17:2014).

ISO 38500 1.3.1: تم إصدار هذا المعيار عام(2008) ويتضمن ستة جوانب أساساية وهي المسؤولية والاستراتيجية والاقتناء والأداء والتوافق والسلوك البشري (يوسف ,364:2013), (Gheorghe , 2010:).

4. مجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات:

تهتم حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات بشكل أساسي بأمرين: أولهما. تسليم القيمة للأعمال من خلال تلك التقانة وثانيهما: تخفيض المخاطر , يتم تحقيق الأول من خلال التوافق الاستراتيجي لتقانة المعلومات والاتصالات مع الأعمال. والثاني من خلال تضمين المساءلة في المنظمة , وكلاهما بحاجة إلى أن تكون مدعومة عن طريق الموارد الكافية وقياسها ذلك لضمان الحصول على لأنتائج (Abdelbasset, 2014: 51). وأفاد أيضاً معهد حوكمة تقانة المعلومات (Information Technology Governance Institute) (ITGI) أن حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات يجب أن تغطي خمسة مجالات ممثلة بالتوافق مع استراتيجية الشاركة, وقياس الأداء, وإدارة الموارد , وإدارة المخاطر , وتساليم قيمة للشاركة ,(Gheorghe , 2010: 32)

(Gheorghe , 2011: 547). وهذه المجالات الخمسة الرئيسة كما مبين في الشاكل (2) هي(,(Buchwald et al., 2013: 4 Gevriye, 2010: 13)):

الشكل(2) المجالات الخمسة لحوكمة تقانة المعلومات والاتصالات

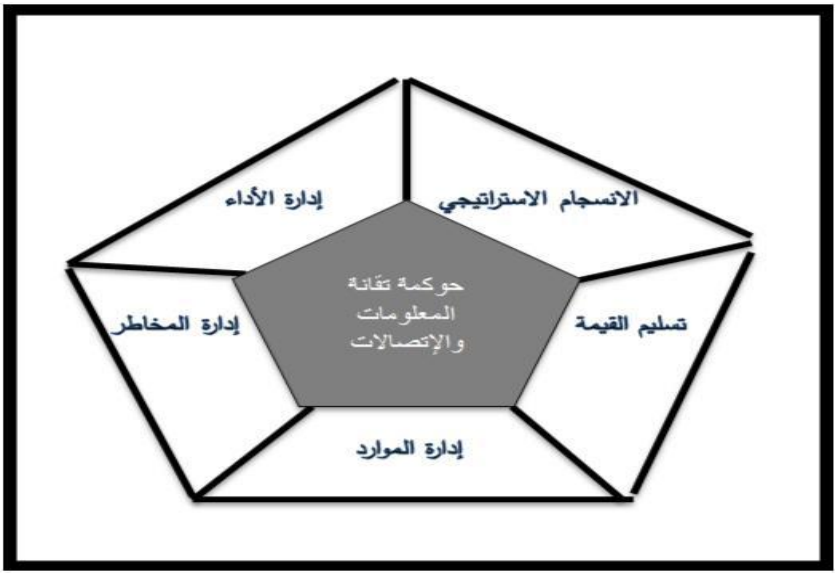

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

Source: Gevriye, Marlene, (2010), Assessing Factors That Affect Successful Achievement of IT governance Goals, A Master Thesis Report written in collaboration with the Department of Industrial Information and Control Systems, Royal Institute of Technology, Stockholm, Sweden,P12.

4.1 الانسجام والتوافق الإستراتيجي: يعد الانسجام والتوافق الإستراتيجي المجال الأول من مجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والذي يمثل نقطة البداية لتصميم استراتيجية تقانة المعلومات والاتصالات وعلى وفق الإستراتيجية العامة للمنظمة (Gheorghe, 2010: 34). ويركز التوافق الاستراتيجي على ضمن الربط بين الأعمال وخطط تقانة المعلومات والاتصالات، وانسجام عملياتها مع عمليات المنظمة (De Haes & Grembergen, 2004: 2)،

(Burtscher et al., 2009: 12). وأصبح التوافق الإستراتيجي لتقانة المعلومات والاتصالات مرادفاً لاستراتيجية تقانة المعلومات والاتصالات , ويشمل بشكل أوسع التكامل الاستراتيجي بين مستقبل تلك التقانة ومستقبل المنظمة ككل , وهذا بدوره يقود إلى التساؤل الجوهري: هل أن استثمار المنظمة في تقانة المعلومات والاتصالات يتوافق وينسجم مع أهداف وإستراتيجيات المنظمة (وبالذات لأنية الإستراتيجية أو المقاصد, الإستراتيجية الحالية, وأهداف المنظمة) , إذ أن الإجابة على هذا التساؤل تقود إلى بناء القدرات الضرورية واللازمة لتسليم قيمة ألعمال إلى أصحاب المصالح وهو الذي يشار إليه بالتوافق والأنسجام الاستراتيجي باعتباره مجالاً للحوكمة :Gevriye, 2010). 17)

4.2 تسليم القيمة : تسليم القيمة في تقانة المعلومات والاتصالات هي عبارة عن التسليم في الوقت المحدد وفي حدود الموازنة والفوائد التي وعدت بها المنظمة, من ناحية الأعمال، هذا غالباً ما يترجم إلى: ميزة تنافسية، والوقت المنقضي لتلبية الطلب/الخدمة، ورضا الزبون، ووقت الأنتظار للزبون، وإنتاجية الأفراد, والربحية. ويعد مجال تسليم القيمة عنصراً حاسماً في عمليات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات للتأكد من أن بنية تقانة المعلومات والاتصالات تم تصميمها بشكل يمكن عن طريقه الحصول على أقصى قدر من القيمة من تلك التقانة (Buckby et al., 2005: 4).

4.3 إدارة المخاطر : يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها طريقة منظمة لمواجهة المخاطر ويمثل هذا لأنشاط باجراءات مستمرة فلا يمكن اكتمال مرحلة كلياً لأن مراحل إدارة المخاطر تتداخل فيما بينها (ابو صفيةإ 2004: 20). ولكن الدارسين والباحثين المختصين في هذا المجال عرفوا إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد نقاط الضعف والتهديدات التي سوف تواجه المنظمة من البيئة, سواءً البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية, لذلك تقوم الإدارة بوضع مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلالها أن تخفض تأثير هذه المخاطر في موارد تقانة المعلومات والاتصالات (Gheorghe, 2010: 34).

كما أصبحت منظمات الأعمال تعتمد بشكل متزايد على تقانة المعلومات والاتصالات، ونوعية المعلومات التي تنتجها, وموثوقية الخدمة المقدمة لأصحاب المصلحة كونها تؤثر بشكل كبير في مخاطر تقانة المعلومات والاتصالات. ومن أجل حماية أصحاب المصلحة، وتوفير معلومات ذات نوعية عالية وحماية المديرين من التقاضي الشخصي، فانه من المهم للمنظمة التركيز على إدارة المخاطر باعتبارها واحدة من المجالات الرئيسة في حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات, إذ أنه في دراسة دولية أجراها معهد (SAS, 2004) حول إدارة المخاطر التشغيلية في قطاع الخدمات المالية وجد أن ما يقرب من خمس المستجيبين أفادوا بأن شركاتهم لا تملك برنامجاً للمخاطر التشغيلية, في حين أفاد باقي المستجيبين بأن فشل تقانة المعلومات والاتصالات هو من أكبر مصادر المخاطر التشغيلية, ثلث من شملهم الاستطلاع أفاد بأن خسائر المخاطر التشغيلية ما يزيد على (20) مليون دوالر سنوياً (Buckby et al., 2005: 7).

4.4 إدارة الموارد : تتعلق إدارة الموارد في حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات بتنظيم البنية التحتية لتلك التقانة داخل المنظمة, والغرض من هذا البعد المهم من عمليات الحوكمة هو توجيه الاهتمام على مستوى عالٍ لمصادر موارد تقانة المعلومات والاتصالات واستخدامها، وكذلك الإشراف على التمويل الكلي لتقانة المعلومات والاتصالات على مستوى المنظمة وضمن وجود قدرة كافية لتلك التقانة وبنيتها التحتية لدعم متطلبات الأعمال التجارية الحالية والمتوقعة في المستقبل. وهناك جانب آخر مهم من هذا البعد وهو مسألة إدارة مشاريع تقانة المعلومات والاتصالات الجديدة والتي يجب أن تحكم بشكل صحيح لأن الحكم غير السليم يؤثر تأثيراً كبيراً في الوضع المالي والتوجه االستراتيجي للمنظمة (Buckby et al., 2005: 4).

4.5 إدارة الأداء : ارتبط موضوع الأداء ارتباطاً وثيقاً بعلم الإدارة، كان ولا يزال يعد من أحد المحاور الرئيسة التي انصب عليها الاهتمام، فالأداء في أبسط صوره يمثل "قدرة المنظمة في الوصول إلى أهدافها من خلال استخدام الموارد المتاحة بطرائق كفوءة وفاعلة"

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

(الزيواني , 4002: 110). إذ إن إدارة الأداء مهمة لأنها تؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية لتقانة المعلومات والاتصالات، وفي توفير تقييم شفاف عن قدرة تقانة المعلومات والاتصالات فضلاً عن أنها نظام للأنذار المبكر لمواجهة المخاطر. وأفضل الممارسات لحوكمة تقانة المعلومات والاتصالات هي وجود مقياس مقبول من قبل أصحاب المصلحة, إذ إن نظام قياس الأداء لا يكون فعالاً إلا إذا خدم جميع الذين يحتاجون إلى معرفة ما هو مهم ومن ثم يحفز العمل الإيجابي والمواءمة مع الأهداف المشتركة. حيث أن المقاييس ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية والتعلم من التجارب الحقيقية (Abdelbasset, 2014: 69).

كما أن إدارة الأداء ترتبط بتحديد ما إذا كانت تقانة المعلومات والاتصالات حققت الأهداف التي وضعت لها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. وأن ممارسات أ.حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات لقياس أداء تلك التقانة، هي كالآتي (Gheorghe, 2010: 35).

أ. تحديد ومراقبة المقاييس جنباً إلى جنب مع الإدارة للتحقق من أن الأهداف قد تم إنجازها.

ب. قياس أداء تقانة المعلومات والاتصالات من خلال المقاييس والمؤشرات الكافية.

ثانياً: ماهية السلـــوك المالـــي:

1. **مفهوم السلـــوك المالـــي:**

يعد موضوع السلوك المالي من المواضيع المهمة التي نالت اهتمامات البحث العلمي في مجال الإدارة المالية واكتسبت أهمية كبيرة عن طريق تأثيرها وارتباطها بأهداف تلك الإدارة والمتعلقة بتعظيم الربح أو تعظيم القيمة السوقية للسهم وصولاً إلى تعظيم قيمة ثروة المساهمين وهو ما تنشده كافة المنظمات ومن ضمنها المصارف التجارية, إذ أن علم السلوك المالي هو من الحقول العلمية الحديثة في العلوم المالية الذي يدرو الظواهر السلوكية في عملية اتخاذ القرار لذلك فان قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح يمكن أن تمثل انعكاساً للسلوك المالي الذي تعتمده إدارة المصرف في أتخاذها لتلك القرارات.

ويمكن تقديم مجموعة من التعاريف التي تبين مفهوم السلوك المالي بالاعتماد على آراء الباحثين, باعتباره موضوعاً حيوياً نال اهتمامات البحث العلمي في مجال الإدارة المالية ونادراً مايتفق الباحثون على تعريف واحد له, وكالآتي:

السلوك الذي يترجم من خلال نمطي الاستثمار والتمويل القائمين على قبول مستوى معين من المخاطرة في إطار مقارنته بالعوائد المتوقعة (السبعاوي، 2000: 70).

ويشير (Lutsoja & Lutsoja, 2008:1) إلى السلوك المالي بأنه مستوى التغيير في اختيار مصادر التمويل من حيث الملكية والقروض.

أنموذج فكري في الأسواق المالية التي يتم دراستها باستخدام نماذج مركبة من علم الاجتماع والنفس والمالية وغيرها من العلوم المرتبطة بها (Sadi et al., 2011: 235)

وهو السلوك الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ عن عملية صنع القرار, لأنه يؤثر بشكل كبير على أداء متخذي القرار(Sharma, 2014: 274).

كما عرف بأن دراسة لكيفية تأثير علم النفس في صنع القرارات المالية ومنها قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح (Gupta et al., 2014: 589)

ويمكن أن نحدد السلوك المالي بأنه حقل علمي ينطوي على جوانب حديثة في العلوم المالية فضلاً عن أنه ممارسة سلوكية كونه يدرس الظواهر السلوكية لعملية اتخاذ القرارات المالية من قبل الإدارة المالية وكيفية تنفيذها ومنها قرارات التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح.

2. أهمية السلوك المالي:

تظهر أهمية دراسة السلوك المالي للمنظمات بتحليل القرارات المالية المتخذة لمواجهة وضعية معينة وتحليل خصائصها المالية، ومنها اتخاذ القرارات الخاصة بتكوين الهيكل المالي، وكيفية توجيه الاستثمارات القصير الأجل والطويل الأجل، وكذلك قرارات توزيع العوائد المالية على المالكين, فمن الضروري اعتماد سلوك مالي يستند إلى الخبرات والمؤشرات المالية التي تسهم في الوصول للقرار الصائب (زايب وآخرون, 4050: 4). وتأتي أهمية السلوك المالي في المصارف من خلال المفاضلة بين التمويل بالملكية أو الاقتراض، حيث إن التمويل بالملكية يمثل ما يقدمه المالكون للمصرف من رأس المال المدفوع الذي قد يأخذ شكل الأسهم العادية، في حين أن التمويل المقترض يمثل ما يحصل عليه المالكون من قروض مختلفة لأجل إكمال متطلبات رأس المال ولأنجاز عمليات المصرف، والمصدران كالهما ذو كلفة إذ يعد معدل العائد الذي سيحصل عليه المالكون هو كلفة التمويل الممتلك أما الفائدة فهي كلفة التمويل المقترض (محمد ومحمد, 2009: 10) ,(محمد, 2012: 3).

3. أبعاد السلوك المالي:

تتنوع القرارات المالية في منظمات الأعمال ومنها المصارف التجارية ولعل من أهمها تعظيم القيمة السوقية للمنظمة، بحيث تشمل هذه القرارات التمويل، والاستثمار, وتوزيع الأرباح, والتي تمثل انعكاساً للسلوك المالي المعتمد في اتخاذها

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

(Duke et al., 2015: 156). ويمكن توضيح هذه القرارات تحت مسمّى أبعاد السلوك المالي للمنظمات عموماً والمصارف التجارية خصوصاً والتي تتضمن الآتي:

3.1. السلوك المالي تجاه قرار التمويل:

يتمثل القرار التمويلي باختيار المزيج المناسب لمصادر التمويل المختلفة سواءً بالأموال الخاصة أو الأموال المقترضة بما يقود إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم(دربال,15:2012). ومصادر التمويل تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب المطلوبات، سواء أكانت تلك العناصر الطويل الأجل أم القصير الأجل (قاسم وجميل, 2009: 61), (لأنجار, 285) 2013: (ناصح والبدران, 2014: 86).

وفيما يلي وصف للسلوك المالي للمصارف التجارية تجاه مصادر التمويل المتنوعة لديها وكما يلي:

3.1.1. رأس المال الممتلك: يعدُ رأس المالِ الممتلك أحدَ العناصر المهمة التي يرتكز عليها العمل المصرفي ومحوراً رئيساً في نجاح المصرف، لأن استخدامه يساعد المصرف على البدء بأنشطته، كما يساعد على استمراره في العمل، إذ يعد حاجزاً وقائياً وخط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين وزيادة ثقتهم بالمصرف وتأمينها تجاه أية خسائر قد تتعرض لها المصارف (جانكير بكإ 4001: 72). وعليه فان مكونات رأس المال الممتلك في المصارف يمكن أن تحدد على لأنحو الآتي:

3.1.1.1. رأس المال المدفوع: يتمثل بالمبالغ التي يدفعها المالكون عند تأسيس المصرف، وكذلك من الدفعات اللاحقة لتأسيس (المخلافي 2004: 6).

3.1.1.2. الأرباح المحتجزة: هي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الأرباح المعدة للتوزيع، لتنمية موارده المالية، وهذا المصدر فضلاً عن أنه يمثل نوعاً من الحماية للمودعين، فانه يمثل وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار (الخفاجي 2006: 14). ويدل مصطلح " الأرباح المحتجزة " في الكثير من الأحيان على ذلك الجزء من الأرباح غير الموزعة (Quiry et al., 2005: 33).

3.1.1.3. الاحتياطيات : تدعم الاحتياطات المركز المالي للمصرف أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع، ويتوقف السلوك المالي للمنظمة في تكوين الاحتياطات على نتيجة أعمال المصرف وتحقيقه لألرباح (مصطفى, 2014: 42). ويهدف السلوك المالي للمصارف في تكوين الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً وقت تكوين الاحتياطي، فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ، والاحتياطات إما أن تكون احتياطيات خاصة (اختيارية), أو تكون احتياطيات قانونية (إجبارية)(حسين, 2005: 8).

3.1.2. الودائع المصرفية: تعد الودائع المصدر الرئيس لتمويل المصارف التجارية، وبما أن هذه الودائع تمثل مصدر الإقراض والاستثمار لذلك فان السلوك المالي للمصرف يتجه نحو تنمية ودائعه بكل الطرق والوسائل الممكنة، ومعظم المصارف لديها الاستعداد أن يدفع في الودائع التي يحصل عليها أي تكلفة طالما أنها تحقق له ربحاً أكبر من تكلفتها، وذلك بطبيعة الحال من دون الإخلال بالقواعد القانونية المصرفية

(أبو رحمة, 2009: 28). كما أن السلوك المالي للمصارف التجارية في قبول الودائع لا يعتمد على الودائع الجارية فقط بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تقسيمها بموجب معايير مختلفة منها الودائع حسب المعيار الزمني وتشمل (الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة), والودائع حسب الملكية وتشمل (ودائع أهلية وودائع حكومية وووودائع مختلطة), والودائع حسب المصدر وتشمل (الودائع الحقيقية أو الأولية والودائع المشتقة), والودائع المصرفية حسب حركتها تشمل (الودائع لأنشيطة والودائع المستقرة)(أبو رحمة, 2009: 29).

3.1.3. الأموال المقترضة: يمكن أن يتجه السلوك المالي للمصرف في تنمية مصادر تمويله واتخاذ قرار التمويل وذلك باللجوء إلى الاقتراض من الجهات الخارجية وبهدف تعزيز مصادر تمويله الداخلية وتنويع مصادره التمويلية, والتي تنشكل من عدة مصادر ولعل من أبرزها:

3.1.3.1. الاقتراض الطويل الأجل: قد يكون الاقتراض مباشراً من أحد المقرضين للمصرف كشركة تمين أو من مؤسسات مالية أخرى , وقد يكون الاقتراض من سوق رأس المال وذلك من خلال بيع سندات لغرض تدعيم رأسمال المصرف وزيادة إمكاناته الاستثمارية (العلي, 2013: 73).

3.1.3.2. الاقتراض القصير الأجل: قد يتجه السلوك المالي لبعض المصارف التجارية أحياناً إلى الاقتراض من بعضها بغرض تمويل عملياتها المصرفية، إلا أن هذا السلوك لا ينظر إليه بعين الارتياح نظراً لما يعطيه من ضعف مالي للمصرف المقترض، إضافة إلى أن هذا المصدر غير مضمون نسبياً لأن ظروف المصارف متشابهة نوعاً ما، مما يجعلها جميعاً تحتاج إلى الاحتفاظ بأموالها (العصار والحلبي، 2000: 7),

(أبو رحمة, 2009: 31). ومن أنواع الاقتراض القصير الأجل هو الاقتراض من

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

البنك المركزي لتنمية الموارد المالية للمصرف المقترض في حالة تعرضها للنقص (العلي, 2013: 73).

ويمكن للباحثان الاستنتاج بأن السلوك المالي للمصارف التجارية تجاه قرار التمويل يرتبط بعدة عوامل:

1. المفاضلة بين التمويل الداخلي أو التمويل الخارجي على وفق الظروف والمواقف التي تحيط بعمليات المصرف.
2. الاستفادة من بعض منافع ومزايا التمويل الخارجي كالإعفاء الضريبي.
3. الاختلاف في كلفة مصادر التمويل مما يوجه السلوك المالي للمصرف تجاه التمويل من المصادر الأقل تكلفة.
4. يرتبط السلوك المالي للمصرف تجاه قرار التمويل بالأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها كرفع القيمة السوقية أو التوسع في الاستثمارات أو تقديم خدمات مصرفية جديدة.

3.2. السلوك المالي تجاه قرار الاستثمار

وردت تسميات مختلفة لقرارات الاستثمار، ومنها قرارات الأنفاق الاستثماري والمتضمنة تلك القرارات التي تتخذها الإدارة المالية والمتعلقة بالاستثمار في الموجودات الثابتة والمستخدمة في العمليات التشغيلية، بينما أطلق عليها (Pike & Neal, 2006: 6), (Brealy et al., 2011: 2) قرارات الموازنة الرأسمالية (Capital Budgeting Decision) وعرفها بأنها قرارات الحصول على الموجودات, ومعظمها تكون موجودات حقيقية وذلك لأنتاج السلع وتقدم الخدمات لإشباع حاجات ورغبات الزبائن. وقد تكون الموجودات الحقيقية ملموسة (مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات، والأسهم(أو غير ملموسة)مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة), وفي بعض الأحيان قد تستثمر المنظمة في الموجودات المالية خارج أنشطتها، في شكل أوراق مالية وودائع قصير الأجل.

ويعد قرار الاستثمار من القرارات الإستراتيجية والحيوية والمصيرية في منظمات الأعمال ومنها المصارف التجارية, لذلك يهدف السلوك المالي تجاه قرار الاستثمار تحديد الهيكل الأمثل لحجم الاستثمار ولأن هذا القرار يعالج قضايا مستقبلية مهمة تؤثر في حياة المنظمة وأهدافها ومواردها المالية والمادية والمعلوماتية والبشرية, فضلاً عن تأثيرها في مستوى العوائد وما يتصل بها (لزام ، 2012: 20).

ولأن عوائد المستقبل غير بدقة فيجب على السلوك المالي للمصرف أن يأخذ بنظر الاعتبار مستويات تحمله للمخاطر لقاء تحقيق العوائد، فكلما زادت الرغبة في تحقيق عائد أكبر زادت درجة المخاطر، لذلك ينبغي تقييم قرارات الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسين هما العائد المتوقع، والمخاطرة المحتملة. كما أن الإدارة العليا, تتاح أمامها ثلاثة خيارات سلوكية استثمارية, تتفاوت فيما بينها وفقاً للمبادلة بين العائد والخطر وكالآتي (السبعاوي 2000, 72):

أ- **السلوك الاستثماري المغامر:** وفقاً لهذا السلوك, فان المنظمة تركز الكثير من استثماراتها في الموجودات الثابتة (الطويل الأجل), التي تؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة, ولكنها تواجه مخاطر السيولة من الجهة الثانية, ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تشكل سيولة المنظمة.

ب- **السلوك الاستثماري المحلل:** تستهدف المنظمات التي تعتمد على هذا السلوك المواءمة بين سيولتها وربحيتها, من خلال الاستثمار المعتدل في الموجودات الثابتة (الطويل الأجل) والموجودات المتداولة(القصير الأجل), إذ أنها تستهدف السيولة والربحية في الوقت ذاته, مما يؤدي إلى جعل سيولتها وربحيتها تكون في حدود المتوسط القطاعي.

ت- **السلوك الاستثماري المدافع:** تعمل المنظمات التي تتبع هذا السلوك على الاحتفاظ بمستوى موجودات متداولة أعلى من الموجودات الثابتة, أي أن معظم استثماراتها تكون قصيرة الأجل, وتوفر لها السيولة عند حاجتها, ولكن هذا المستوى من السيولة سيكون على حساب الربحية, إذ أن الموجودات المتداولة تكون ذات عوائد منخفضة قياساً بالموجودات الثابتة, مما يؤدي إلى جعلها تحتفظ بسيولة أعلى من المتوسط القطاعي, ولكنها في الوقت ذاته تحقق ربحية أدنى من المتوسط القطاعي .

ويمكن للباحثان الاستنتاج بأن السلوك المالي للمصارف التجارية تجاه قرار الاستثمار يتصل بالعديد من العوامل والمتغيرات ولعل من أهمها:

1. مجالات الاستثمار التي تسعى المصارف الدخول فيها.
2. شدة المنافسة بين المصارف قد توجه السلوك المالي لدخول مجال استثماري معين أو الابتعاد عنه.
3. المرونة التي تمتلكها المصارف في التحول من مجال استثماري إلى آخر.
4. المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف في سعيها لتحقيق العوائد من استثماراتها.

3.3. السلوك المالي تجاه قرار توزيع الأرباح

يعد هذا القرار من القرارات المهمة التي تواجه المنظمة, وهل المنظمة سوف تقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين أو سيتم الاحتفاظ بها لالستثمار في الفرص الجديدة, وتعد الإجابة على هذا السؤال مصدر قلق للكثير من المنظمات. فضلاً عن أن سياسة توزيع الأرباح

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

كانت مسألة مهمة في الدراسات المالية منذ ظهور الشركات المساهمة إلى الوجود (Kapoor, 2009: 5) وكان (Miller and Modigliani, 1961) أول من تصدوا لمسألة الأرباح وظهرت في دراساتهم أن سياسة توزيع الأرباح لا تؤثر في قيمة الشركة عند استخدام افتراض مثلية أسواق رأس المال

(Al-Shawawreh, 2014, 134),

(Osegbue, 2014: 76-77), (Al-Hasan et al,. 2013: 6). وعلى الرغم من ظهور العديد من البحوث التي ركزت على سياسة توزيع الأرباح ولكن لحد الأن لم تثبت دراسة ما الذي يحدد قرار توزيع الأرباح

(Al-Malkawi et al,.2013: 518).

ويرى (Hafeez & Khurshid, 2016: 39) بأن توزيع الأرباح تمثل كمية المبالغ التي يتم توزيعها على المساهمين, ويرى (Kapoor, 2009: 5) بأن توزيع الأرباح الماضية والحاضرة على شكل موجودات حقيقية بين مساهمين كنسبة من ملكيتهم أو بما يتناسب مع ملكيتهم من حقوق ملكية هو القرار الأفضل. وسياسة توزيع الأرباح هي بالتالي قرار من مجلس الإدارة فيما إذا كانت الشركة يجب عليها توزيع جميع الأرباح أو الاحتفاظ بجميع الأرباح أو توزيع جزء منها واحتجاز الجزء الآخر

(Ijaiya et al,. 2011: 21). وأن الأهتمام الرئيس لقرار توزيع الأرباح هو بطبيعة الحال، يرتبط بالمفاضلة بين توزيع الأرباح أو احتجازها (Michael & Benson, 2014: 4). وبدأت معظم المنظمات بالقيام بدفع الأرباح بمجرد وصولها إلى مستوى معين من نضوج الأعمال, بالرغم من أن الفرص الاستثمارية الجذابة عادةً ما تكون غير متاحة, في حين أن توليد التدفقات ألنقدية تكون مستقرة أو تنمو ببطء أكثر بالمقارنة مع الماضي. كما يمكن أن يكون خفض أو عدم توزيع الأرباح هو بمثابة إعلان بأن المنظمة متعثرة مالياً (Al- Haddad, 2011: 201), ولهذا فان السلوك المالي للمنظمة تجاه الاستقرار في التوزيعات يعد حلاً مهماً، إذ أن هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى اعتماد هذا السلوك وهي

(Ashamu et al,. 2012 : 4), (Kapoor, 2009: 7),(لزام، 4054: 21):

أ- **المحتوى المعلوماتي لقرار توزيع الأرباح:** يعد قرار توزيع الأرباح من العوامل المؤثرة في قيمة الشركة من خلال تقديمها حلاً لمشكلة عدم التأكد التي يعاني منه المستثمرون في سوق الأوراق المالية.

ب- **مدى رغبة المستثمرين في العوائد الحالية:** إن قرار توزيع الأرباح بشكل مستقر يمكن المستثمرين من الحصول على عوائد فورية محددة حسب رغباتهم.

ت- **الاعتبارات القانونية:** إذ يعد القانون هذا القرار ميزة بالنسبة للشركات التي تعتمده.

بينما يرى كل من (أحمد, 2011: 21) و(Udoka & Ibor, 2014: 38) أن الأسباب التي تؤدي إلى اعتماد السلوك المالي المستند إلى الاستقرار في قرار توزيع الأرباح كالآتي:

أ- محافظة المستثمر على مستوى دخل معين مناسب له, وغالباً ما يتحدد هذا المستوى بمقدار العائد الذي يحصل عليه من الشركة على أسهمه, وعلى أساس أن ما يحصل عليه الأن من حيث القيمة والقوة الشرائية أفضل مما سيحصل عليه مستقبلا .

ب- أن استقرار توزيع الأرباح يسهم في تقوية المركز الائتماني للمنظمة, ويشجع المساهمين وحملة الأوراق المالية الأخرى على شراء كل ما تصدره المنظمة من أوراق مالية جديدة.

ت. إن عدم استقرار توزيع الأرباح, قد يؤثر بالطبع على مقدار الأرباح الممكن احتجازها وكذلك إعادة استثمارها في الشركة.

وهناك مجموعة من المحاذير التي تؤثر في السلوك المالي للشركة أو المصرف قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه ومن أهمها (لزام ، 2012: 52) :

أ- تجنب توزيع الأرباح في حال حققت الشركة أو المصرف أرباحاً غير كافية.

ب- على الشركة أو المصرف المحافظة على مركزها المالي من خلال الاحتفاظ بسيولة نقدية.

ت- على الشركة أو المصرف أن تحدد جميع احتياجاتها المالية الخاصة باستثماراتها المستقبلية في المدى الطويل.

ث- أن تعمل على التخفيض من أثر الضريبة على الاحتياجات المالية وكذلك على السيولة لأنقدية.

ويمكن للباحثان الاستنتاج بأن السلوك المالي للمصارف تجاه قرار توزيع الأرباح يرتبط بالعوامل والمتغيرات الآتية:

1. ان السلوك المالي للمصرف يقع بين وجهتين، وجهة توزيع الأرباح، وأخرى تتمثل باحتجاز هذه الأرباح بغرض إعادة استثمارها.

2. المفاضلة بين توزيع الأرباح أو احتجازها, وقد يفضل المالكون الحاليون للمصرف احتجاز الأرباح وعدم إجراء توزيعات، لتوفير التمويل الكافي لاستثماراته مما يوجه السلوك المالي للمصرف تجاه القرار الأقل تكلفة, وعدم توزيع الأرباح سوف يؤثر سلباً في المصرف لأنه مؤشر إلى تعثر المصرف المالي.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

3. لتقوية المركز الائتماني للمصرف عليه أن يتجه سلوكه المالي تجاه الاستقرار في توزيع الأرباح.

4. على المصرف أن يتجنب مجموعة من المحاذير التي سوف تؤثر عليه ومنها عدم توزيع الأرباح اذا لم يحقق المصرف أرباحاً كافية.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

اتسمت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي بالعديد من الظواهر التي وضعت بصماتها على منظمات الأعمال عامة والمصارف التجارية خاصة ففي الوقت الذي شهد العالم فيه العديد من التحولات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي أسهمت في نمو وتوسع العديد من منظمات الأعمال وبروز مجالات استثمارية وأسواق جديدة، فقد شهد عالمنا في المقابل بروز العديد من الأزمات المالية والاقتصادية والبيئية التي ألقت بظالاها على أنشطة تلك المنظمات، ولعل لهذه الظواهر عدداً من التأثيرات الإيجابية والسلبية على تغير السلوك المالي للمصارف التجارية خصوصاً, إذ أن مستوى التغير في السلوك المالي قد لا يكون في صالح تلك المصارف مما يترتب عليه نتائج سلبية تنعكس تأثيراتها في العمليات المصرفية وبالذات في مستويات تحقق العائد والمخاطرة (محمد, 2012).

كما أن التطور في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات أسهم في تميز العديد من المصارف التجارية ووجهت سلوكها المالي تجاه المجالات ذات الربحية والعوائد العالية، في حين أن مصارف أخرى تحول سلوكها المالي وبالذات في مجال التقانة تجاه المجالات المتصفة بالمشاكل والأزمات. وقد نتج عن هذا بزوغ أفكار جديدة وخلاقة لتوجيه استخدام تلك التقانة نحو المجالات التي تدر منافعها على كافة ذوي المصالح وعدم استئثار الأقلية منهم على مكاسب تلك المصارف وبالتالي قيام إداراتها بتوجيه السلوك المالي لمصارفهم نحو مصالحهم الذاتية, مما أدى بالعديد من المنظمات العالمية في رسم وتشكيل أبعاد ومجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والتي حاولت الباحثة عن طريق دراستها الحالية استشراف دورها في توجيه السلوك المالي للمصارف التجارية وما يتصل بهذا السلوك من قرارات في مجالات التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح.

وعليه فان الدراسة الحالية تبنت التساؤل المتصل بالتعرف على كيفية تمكن المصارف التجارية من استخدام حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات كقدرات متميزة تساعد في ضبط السلوك المالي لتلك المصارف والذي يحقق المنافع لكافة ذوي المصالح؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس والممثل لمشكلة الدراسة الحالية فقد حاولت الدراسة حل هذه المعضلة الفكرية عن طريق ما تيسر من بحوث ودراسات نظرية حول مواضيعها وكذلك التطبيق الميداني لما خلصت إليه الدراسة في جانبها ألنظري من أفكار، وبموجب ذلك فان الاستثارات البحثية التالية تعد مكملة للتساؤل الرئيس في تحديد مشكلة الدراسة:

1. هل يمكن لآراء أفراد العينة في المصارف التجارية المبحوثة أن تتفق وبنفس المستويات على توصيف متغيرات الدراسة وأبعادها؟

2. هل يوجد عالقة ارتباط بين متغير حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات ومتغير السلوك المالي في المصارف المبحوثة؟

3. هل يوجد تأثير لمتغير حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في السلوك المالي في المصارف المبحوثة؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية مسترشدة بالتساؤلات المثارة في مشكلتها عرض الأفكار البحثية التي تناولت متغيرات الدراسة وأبعادها، وتطبيقها ميدانياً، فضلاً عن تحقيق الأهداف الآتية:

1. بناء الجانب المعرفي المتصل بمتغيري الدراسة وأبعادها الفرعية عبر تتبع ما قدمته الأدبيات العلمية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات والإدارة المالية، ثم تقديم إطار مفاهيمي يصف الاتجاهات التفسيرية لتلك الموضوعات.

2. وضع مخطط افتراضي للتعبير عن أنموذج الدراسة بهدف توصيف العالقة بين متغيراتها الرئيسة وأبعادها، وكذلك التحقق الميداني من سريان ذلك الأنموذج بالتطبيق على البيانات المجمعة من المصارف التجارية المبحوثة.

3. الكشف الميداني عن الآتي:

3.1 مستويات الاتفاق والاختلاف بين آراء أفراد العينة تجاه كل من حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والسلوك المالي للمصارف التجارية المبحوثة.

3.2 تحديد أهمية مجال حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والذي يتم التركيز عليه من قبل المصارف التجارية المبحوثة في ممارسة سلوكها المالي.

3.1 التعرف على طبيعة عالقات الارتباط والتأثير بين حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والسلوك المالي وبحسب النتائج الميدانية.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

3.3. تحديد التباين في السلوك المالي والتعرف على علاقة ذلك التباين بحوكمة تقانة المعلومات والاتصالات من خلال البيانات الميدانية للمصارف التجارية المبحوثة.

3.5. التعرف على الفروقات بين آراء أفراد العينة في المصارف التجارية المبحوثة تجاه حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والسلوك المالي التي يمكن أن تعزى إلى االختلاف في السمات الشخصية لهم.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

وضعت الفرضيات التالية في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها ومخططها من أجل الاختبار الميداني لمتغيرات الدراسة، كما يأتي:

1. **الفرضية الأولى:** توجد مستويات اتفاق جيدة لآراء أفراد العينة في المصارف التجارية المبحوثة تجاه وصف متغيرات الدراسة الحالية.

2. **الفرضية الثانية:** لا توجد عالقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات وبين أبعاد السلوك المالي.

3. **الفرضية الثالثة:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في أبعاد السلوك المالي.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها الأكاديمية من خلال تناولها لموضوعين مهمين لهما دور بارز فيما تؤديه المصارف التجارية اليوم من أنشطة تعود بالنفع على كافة أصحاب المصالح, وفي ضوء إشارات الباحثين ومن خلال ما تم استعراضه في الجانب النظري للدراسة الحالية. وتكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. الأهمية الأكاديمية: تكتسب الدراسة أهميتها أكاديمياً من الربط بين موضوعات هذه الدراسة ومتغيراتها وبما يجعلها ذات فائدة للباحثين والطلبة الأكاديميين الذين يعنون بدراسة أي من متغيرات دراستنا الحالية، إذ تكتسب هذه الأهمية من محاولة استنباط العلاقات وتفحص التأثيرات بين متغيري الدراسة في محاولة لتأسيس الجوانب النظرية والميدانية التي تسهم في إغناء هذه المواضيع بما يتيسر جمعه من مصادر متنوعة.

2. الأهمية الميدانية: تكتسب الدراسة الحالية أهميتها الميدانية من طريق تطبيق مواضيعها في المصارف التجارية المبحوثة عن طريق ما تقدمه الدراسة من نتائج ومقترحات يمكن أن تسهم في تحقيق مصالح ذوي العلاقة في تلك المصارف كافة، فضلاً عن توجيه أنظار قيادات المصارف المبحوثة إلى مجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في العمل المصرفي مما يساعد على توجيه سلوكها المالي بما يدعم تحقيق أهدافها في البقاء والنمو، وتخدم نتائج الدراسة المصارف التجارية المبحوثة في تطوير سلوكها المالي نحو الأفضل .

خامساً: مخطط الدراسة

ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة تم وضع المخطط في الشكل (3) ليعبر عن المنهجية التي اعتمدت في تحديد اتجاه العالقات بين متغيراته.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

الشكل (3) مخطط الدراسة

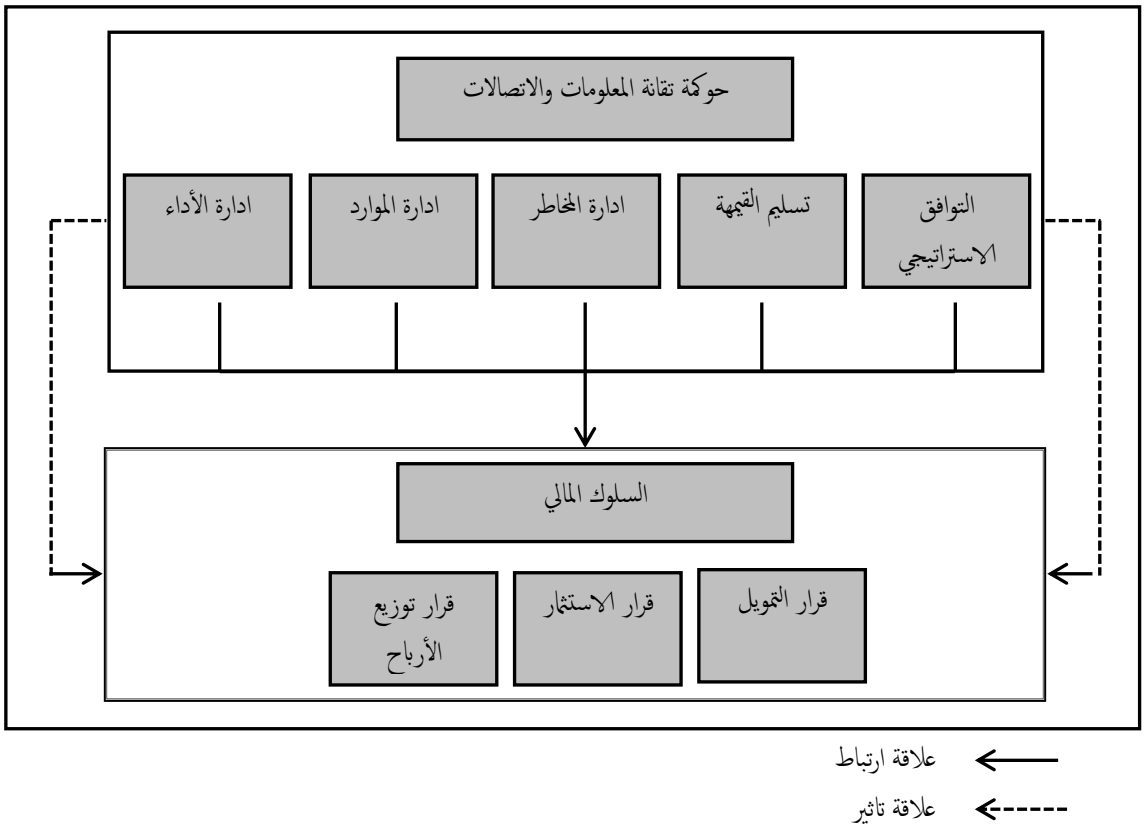

سادساً: وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يعد تحديد المجتمع الذي تجري فيه الدراسة ذا أهمية كبيرة ومن المحاور المهمة التي تسهم في نجاح أو فشلها, لأنه يعد المصدر الأساسي في الحصول على البيانات الخاصة لها, والإفادة منها في الوصول إلى نتائج دقيقة، وقد قامت الباحثة باختيار المصارف التجارية الأهلية في محافظة دهوك كمجتمع للدراسة, والبالغ عددها(20) مصرفاً. وتم انتخاب عينة مؤلفة من (15) مصرفاً وشكلت نسبة(75%) من مجموع فروع المصارف التجارية الأهلية المتواجدة في محافظة دهوك، وتم اختيار المبحوثين المتمثلين بمديري المصارف, ومعاونيهم, ورؤساء الأقسام كأفراد للعينة. أما على صعيد أفراد المستجبين فقد تم اختيار كافة الأفراد الذين يشغلون منصباً إدارياً في المصارف المبحوثة بدءاً من مدير المصرف، ومعاونه، ورؤوساء الأقسام حيث وزعت (73) استمارة استبانة على أفراد العينة، وتمت عملية فرز الاستمارات للتعرف على الاستمارات الصالحة واستبعاد الاستمارات غير الصالحة, حيث كانت عدد الاستمارات الصالحة (71) استمارة شكلت نسبة إعادة بلغت (97.7%) مما تشير إلى الاستجابة العالية للأفراد المبحوثين في الإجابة على عبارات الاستبانة كلها.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

الجدوال (1) وصف سمات افراد العينة

	الخصائص	الفئة	العدد	النسبة %
1	الجنس	ذكر	49	69.0
		أنثى	22	31.0
		المجموع	71	100
4	المنصب الوظيفي	مدير	12	16.9
		معاون مدير	9	12.7
		رئيس قسم	50	70.4
		المجموع	71	100
7	العمر	40 إلى أقل من 30	27	38.0
		30 أقل من40	28	39.4
		40 - فأكثر	16	22.5
		المجموع	71	100
2	مدة الخدمة في المصرف	1 إلى أقل من 5سنة	27	38.0
		5- أقل 40 سنة	27	38.0
		10 - سنة فأكثر	17	32.9
		المجموع	71	100
1	التحصيل الدراسي	إعدادية فأقل	5	7.0
		دبلوم فني	16	22.5
		بكالوريوو	47	66.2
		شهادة عليا	3	4.2
		المجموع	71	100
6	عدد سنوات الخدمة في المنصب الإداري	أقل من 5 سنة	47	66.2
		5 -أقل من 10 سنة	15	21.1
		10-سنة فأكثر	9	12.7
		المجموع	71	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرامج الإحصائي (Spss).

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة:

أولاً: وصف متغيرات الدراسة:

توضح لأنتائج في الجدول(2) استجابات افراد العينة المبحوثة تجاه متغيرات الدراسة كانت كما يلي:

1.حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات: يوجد تفاوت في استجابات الأفراد المبحوثين تجاه مجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في المصارف عينة الدراسة، حيث وجد ان اهتمام المديرين في المصارف يأتي بالدرجة الأولى على التوافق والأنسجام الإستراتيجي وبمتوسط حسابي قيمته (4.29) وبانحراف معياري بلغ (0.646)، أما تسليم القيمة فقد جاء بالمرتبة الثانية من الأهمية في تشكيل حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات حسب إجابات المبحوثين بمتوسط حسابي قيمته (4.28) وبانحراف معياري بلغ (0.642).

2.السلوك المالي: يوجد تباين في استجابات المبحوثين عينة الدراسة تجاه أبعاد السلوك المالي، إذ تشير المتوسطات الحسابية إلى أن هناك أهتمام ببعد قرار توزيع الأرباح والذي احتل المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري(0.771)، بينما جاءت قرار التمويل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.02) وبلغ الأنحراف المعياري (0.815)، وتراوحت الأهمية الترتيبية لقيم أبعاد السلوك المالي الآخرى بين ذلك.

الجدول (2): المقاييس الوصفية لاستجابات عينة الدراسة.

ت	الأبعاد	عدد العبارات المستخدمة	نسبة الاتفاق	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
1	التوافق والأنسجام الإستراتيجي	6	92.8	4.29	0.626
2	تسليم القيمة	6	89.9	4.28	0.624
3	إدارة المخاطر	6	82.9	4.15	0.752
4	إدارة الموارد	6	86.6	4.20	0.715
5	إدارة الأداء	6	87.5	4.20	0.693
6	قرار التمويل	7	78.1	4.02	0.815
7	قرار الاستثمار	5	85.1	4.12	0.778
8	قرار توزيع الأرباح	7	81.7	4.16	0.771

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات البرمجة الإحصائية (Spss).

وتأسيساً على ألنتائج في الجدول(2), يمكن للباحثان الاستنتاج بوجود اختلاف في آراء أفراد العينة تجاه وصف متغيرات الدراسة الحالية وبالرغم من ارتفاع مستويات الاتفاق لآراء العينة تجاه غالبية أبعاد الدراسة الحالية إلا أن ذلك لا يعد مؤشراً كافياً على وجود علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة الرئيسة وأبعادها, وبذلك يمكن القول بصحة فرضية الدراسة الأولى التي تنص على وجود مستويات اتفاق جيدة لآراء أفراد العينة في المصارف التجارية المبحوثة تجاه وصف متغيرات الدراسة الحالية".

ثانياً: علاقات الارتباط:

يتضح من معطيات الجدول(3) نتائج علاقات الارتباط بين حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والسلوك المالي والذي يشير إلى أن هناك علاقات ارتباط معنوية موجبة وذات دلالة معنوية بين تلك المتغيرات وعلى المستوى الكلي، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.776) وهي قيمة معنوية عند مستوى(0.01)، إذ أن تلك القيمة تؤشر قوة العلاقة بين المتغير المستقل (حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات) والمتغير المعتمد (السلوك المالي)، بحسب معطيات التحليل في الجدول المذكور مما يعني رفض فرضية الارتباط الرئيسة والقبول بالفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

الجدول (3): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير المعتمد	المتغير المستقل	حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات
السلوك المالي	الانسجام والتوافق الاستراتيجي	0.579**
	تسليم القيمة	0.633**
	ادارة المخاطر	0.699**
	ادارة الموارد	0.720**
	ادارة الأداء	0.765**
المؤشر الكلي		0.776**

(**) مستوى المعنوية المحسوبة (0.01) N=71

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

ثالثا: علاقات التأثير:

لإختبار تأثير حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في السلوك المالي تم اجراء تحليل الأنحدار للتعرف على العالقة التأثيرية بين المتغيرين وكما موضح ادناه:

1. التأثير حسب المؤشر الكلي

تشير نتائج تحليل البيانات الميدانية الموجودة في الجدول () إلى وجود تأثير معنوي لحوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في السلوك المالي وعلى مستوى المؤشر الكلي لها، إذ بلغت قيمة (P-Value) المحسوبة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي والذي اعتمدته الدراسة والبالغ (0.05)، ويدعم ذلك أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (126.465) كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.980) وبدرجات حرية(1.69) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). وعليه فانه يمكن الاستنتاج بوجود العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير المستجيب, مما يعني أن اعتماد المصارف المبحوثة على حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات يسهم في تحديد مستويات السلوك المالي للمصارف المبحوثة عند أدائها للعمليات المصرفية. وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:

1.1. في ضوء معادلة الأنحدار تبين قيمة الثابت (B0) والبالغة (0.603) أن هناك ظهوراً للسلوك المالي من خلال أبعادها مقداره (0.603) وذلك عندما تكون قيمة حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات ومن خلال مجالاتها المساوية للصفر. فيمكن تفسير هذه النتيجة بأن السلوك المالي يستقي معظم سماته وبمستويات عالية من حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات التي تعتمدها المصارف عينة الدراسة.

1.2. أما قيمة الميل الحدي (B1) فقد بلغت (776.0) وهي دلالة على أن تغيراً مقداره واحد (1) في متغير حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات سيؤدي بالتبعية إلى تغير مقداره (776.0) في السلوك المالي، وهو تغير كبير يمكن الاستناد إليه في تفسير العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في المتغير المعتمد السلوك المالي.

1.3. أما قيمة (R2) فقد بلغت (602.0) والتي تشير إلى أن ما نسبته (60.2%) من التغير الذي يطرأ على السلوك المالي يمكن أن نعزوه إلى حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات، أي أن القيمة التفسيرية للمتغير المستقل فيما يحدك للمتغير المستجيب بلغت (60.2%)، كما تشير هذه النتيجة إلى أن النسبة التأثيرية المتبقية والبالغة (39.8%) تعود لعوامل تأثيرية أخرى غير مضمنة في الأنموذج الافتراضي الذي اعتمدته الباحثة في دراستها الحالية.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

الجدول (4) تأثير حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في السلوك المالي

الأنموذج	قيمة 0B	قيمة B1	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة P-Value المحسوبة
الثابت	0.603	-	-	-	-
حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات	0.991	0.776	0. 602	126.465	0.000

قيمة F الجدولية (69.1) = 980.3 , N = 71 , (P≤0.05)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

2. التأثير حسب المؤشر الجزئي:

تم استخدام تحليل الأنحدار المتعدد وبطريقة(Stepwise) للتعرف على المستويات التأثيرية لمجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في السلوك المالي للمصارف المبحوثة وكانت نتائج التحليل قد أفرزت نماذج الأنحدار الثالثة الآتية وبحسب معطيات الجدول ():

2.1. الأنموذج الأول: يتضمن هذا الأنموذج متغيراً واحداً وهو مجال إدارة الأداء حيث أشارت نتائج التحليل إلى أن لهذا البعد تأثيراً أعلى من باقي أبعاد حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في السلوك الماليا حيث تشير قيمة (P-Value) المحسوبة إلى (0.000) وهي قيمة أقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ(0.05) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (t) المحسوبة والبالغة (9.212) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة(1.6672) وبدرجة حرية (69). وقيمة (R2) فقد بلغت(0.552), أي أن الأنموذج الأول يفسر ما نسبته (55.2%) من التغير الحاصل في السلوك المالي يعود لمجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات وبالذات لمجال إدارة الأداء. فيمكن الاستنتاج بأن توجه المصارف المبحوثة لتحسين إدارة الأداء لديها يقود إلى تحقيق السلوك المالي المطلوب من قبل أصحاب المصالح لقرارات (التمويلِ والاستثمارِ وتوزيع الأرباح).

2.2. الأنموذج الثاني: يتضمن هذا الأنموذج متغيرين وهما مجال إدارة الأداء وإدارة الموارد حيث أشارت نتائج التحليل إلى أن لهذه المجالات تأثيراً أكبر من باقي مجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في السلوك المالي, إذ تشير قيمة (P-Value) المحسوبة إلى(0.000) وهي قيمة أقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (t) المحسوبة والبالغة (5.062) و(3.896) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.6676) وبدرجة حرية (68). كما أن قيمة (R2) بلغت (0.633) أي أن الأنموذج الثاني يفسر منسبته (63.3%) من التغير الحاصل في السلوك المالي يعود لمجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات المتمثلة بندارة الأداء, وإدارة الموارد, وعليه يمكن الاستنتاج بأن توجه المصارف المبحوثة نحو الإدارة الجيدة للأداء والإدارة السليمة للموارد تقود إلى تحقيق السلوك المالي المطلوب من قبل أصحاب المصالح لقرارات (التمويلِ والاستثمارِ وتوزيع الأرباح).

2.1. الأنموذج الثالث: يتضمن هذا الأنموذج ثلاثة متغيرات وهي مجالات إدارة الأداء وإدارة الموارد وإدارة المخاطر, إذ تبين وجود تأثير معنوي لكل من هذه المجالات في السلوك المالي, حيث بلغت قيمة (P-Value) لكل منها(0.001), (0.002), (0.003) وعلى التوالي وهي قيم تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05), ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (t) المحسوبة البالغة (3.381),(3.088)(3.155), وعلى التوالي وهي قيم أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.6678) وبدرجات حرية (67). كما أن قيمة (R2) بلغت (0.679) أي أن الأنموذج الثلاث يفسر منسبته (69.9%) من التغير الحاصل في السلوك المالي يعود لمجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات, وعليه يمكن الاستنتاج بأن توجه المصارف المبحوثة نحو الإدارة الجيدة للإداء والاستثمار الأمثل للموارد والإدارة الجيدة للمخاطر التي تواجه تقانة المعلومات والاتصالات تقود إلى تحقيق السلوك المالي المطلوب من قبل أصحاب المصالح لقرارات (التمويل, والاستثمار, وتوزيع الأرباح). كما تظهر نتائج تحليل البيانات في الجدول ().

وتستنتج الباحثان من نماذج الأنحدار المتعدد الثلاث المشار اليها إلى أن هذا التحليل قد استبعد مجالات الأنسجام الاستراتيجي وتسليم القيمة بسبب ضعف مستويات التأثير لهذه المجالات في السلوك المالي للمصارف المبحوثة. وإشارة إلى نتائج تحليل الأنحدار على المستوى الكلي والجزئي فانه يتم رفض الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على أنه (لا

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في أبعاد السلوك المالي)، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في أبعاد السلوك المالي)

الجدول (5) نتائج الأنحدار المتعدد بالطريقة التدريجية

الأنموذج	المتغيرات	قيمة B	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة P- Value المحسوبة
الثابت	-	(1.126)	-	-	-
الأول	**إدارة الأداء**	(0.713)	(0.552)	(9.212)	(0.000)
الثابت	-	(0.444)	-	-	-
الثاني	**إدارة الأداء**	(0.474)	(0.633)	(5.062)	(0.000)
	إدارة الموارد	(0.402)		(3.896)	(0.000)
الثابت	-	(0.257)	-	-	-
الثالث	**إدارة الأداء**	(0.335)	(0.679)	(3.381)	(0.001)
	إدارة الموارد	(0.319)		(3.155)	(0.002)
	إدارة المخاطر	(0.271)		(3.088)	(0.003)

قيمة t الجدوليه (69, 68, 67) = (1.6672)(1.6676)(1.6678) N=71 , (P≤0.05)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

رابعاً: الاستنتاجات والمقترحات:

1 الاستنتاجات:

1.1. تبين وجود اختلاف في آراء عينة الدراسة تجاه وصف كل بعد من أبعاد متغير حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات، إذ كانت أعلى نسبة اتفاق في مجال الأنسجام والتوافق الإستراتيجي والتي تؤكد حرص المديرين في المصارف عينة الدراسة على تحقيق التوافق في تصميم استراتيجية تقانة المعلومات والاتصالات مع استراتيجية الأعمال في المصرف.

1.2 توصلت الدراسة إلى أن هناك مستويات معنوية عالية من التلازم بين حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات والسلوك المالي لدى المصارف المبحوثة، مما يشير إلى أنه كلما زاد اعتماد المصارف المبحوثة على تطبيق حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات أدى ذلك إلى تحسين سلوكها المالي تجاه قراراتها المالية في البيئة التي تعمل بها.

1.3. هنالك تأثيرٌ ايجابي بمستويات معنوية لمتغير حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات في متغير السلوك الماليإ وبحسب ما أفرزته مؤشرات التحليل على المستوى الكلي.

1.4. أوضحت نتائج التحليل بأن أقوى علاقات الارتباط بين مجالات حوكمة تقانة المعلومات والاتصالات وأبعاد السلوك المالي كانت لبعد إدارة الأداء وبعد قرار توزيع الأرباح، أي أنه كلما ارتفعت مستويات توجه المصارف التجارية المبحوثة في إدارة أدائها, أدى ذلك إلى تحسين قرار توزيع الأرباح وبالتالي سلوكها المالي.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

1.5. تبين أن السلوك المالي للمصارف التجارية تجاه قرار التمويل يركز على رأس المال الممتلك بالدرجة الأولى, مما يشير إلى أن هذا السلوك يتجنب اتخاذ قرار التمويل عن طريق الاقتراض مما يدفعنا للقول بأن هذا التوجه يعد من الركائز المحورية لنجاح المصرف واستمراريته، وذلك عند وصفها لبعد قرار التمويل باعتباره أحد أبعاد السلوك المالي للمصارف التجارية .

2. المقترحات:

2.1. قيام المصارف المبحوثة بزيادة تركيزها على مجال الأنسجام والتوافق الاستراتيجي كونه الأضعف ارتباطاً وتأثيراً في السلوك المالي لدى المصارف المبحوثة وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات الملائمة لعملياتها المصرفية والتي تنسجم مع ظوابط وآليات الحوكمة لتلك التقانة.

2.2. ضرورة قيام المصارف التجارية المبحوثة بتغيير سلوكها المالي تجاه توزيع الأرباح وذلك بالموازنة بين احتجاز الأرباح وتوزيعها والذي يسهم بدوره في تحسين القيمة السوقية لها.

2.3. ضرورة قيام المصارف التجارية المبحوثة بتغيير سلوكياتها الاستثمارية وذلك بتحقيق التوازن في الاستثمار وتوزيعه بشكل متوازن بين الاستثمارات القصير الأجل والاستثمارات الطويل الأجل.

2.4. على المصارف التجارية المبحوثة القيام بتغيير سلوكياتها التمويلية بتحقيق التوازن في التمويل والاتجاه نحو التمويل المقترض وليس التمويل الممتلك فقط للاستفادة من الوفر الضريبي.

2.5. على المصارف التجارية المبحوثة القيام بتنويع استثماراتها من أجل زيادة ايراداتها وتقليل المخاطر.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

أ. الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. أبو رحمه, سيرين سميحا (2009), السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, الجامعة الإسلامية, غزة, فلسطين.
2. ابو صفية, شوكت عبد الرحمن عمر, (2004), واقع إدارة الخطر السياسي للمنشآت العربية الدولية والعوامل المؤثرة فيه, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, موصل, العراق.\
3. أحمد, إسالم فيصل, (2011), أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة الأردنية وعلى سياستها في توزيعات الأرباح (دراسة اختبارية), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الأعمال, جامعة الشرق الاوسط.
4. جانكير بك, محا مصطفى, (2005), المصارف العراقية بين خياري الرسملة والأندماج, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، موصل, العراق.
5. حسين، حسين احمد،(2005), أثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية, بغداد، العراق.
6. الخفاجي, علي جيران عبد علي,(2006) تحليل الاستثمارات المالية الدولية وبناء المحفظة الكفوءة في اسواق الأسهم الناشئة, وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال, كلية الإدارة والقتصاد, جامعة بغداد,بغداد, العراق.
7. دربال، سمية ،(2012)، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح, ورقلة ، الجزائر.
8. الزيواني, عواطف يونس إسماعيل أمين(2004), انعكاسات التجارة الإلكترونية على الأداء التسويقي للمنظمات الخدمية, وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في ادارة الأعمال, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, موصل, العراق.
9. السبعاوي، احمد يونو محمد،(2000) المنظور الاستراتيجي للتوافق بين أهداف منظمات الأعمال وأنماط السلوك المالي لإدارة العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة واالقتصاد، جامعة الموصل، موصل, العراق.
10. المخالفي, عبد العزيز محمد أحمد(2004) تحليل كفية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية, وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الإدارية, كلية الإدارة والقتصاد, جامعة بغداد, بغداد, العراق.
11. لزام ، سمية، (2012)، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر.
12. مصطفى, خناف اسماعيل, (2014), دور السلوك المالي في التعثر المالي للشركات, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة واالقتصاد, جامعة دهوك, دهوك, العراق.

ب. ب. الدوريات:

1. زيود، لطيف علي وعلي, حسين ونصور, ريم محمد, (2014), تحديد مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق في المصرف التجاري السوري باللاذقية وفق إطار عمل (COBIT), مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية, الجلد 36, العدد 2 .
2. قاسم, صبحية, وجميل, أحمد نزار,(2009) أثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد5, العدد 14.
3. محمد، حاكم حسن،(2012), السلوك المالي لمنظمات الأعمال وأثره في العائد والمخاطرة، مجلة العلوم الأنسانية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة كربلاء.
4. محمد, حاكم محسن, ومحمد, بشرى سامي,(2009), السلوك المالي لمنظمات الأعمال وأثره في العائد والمخاطرة, مجلة أهل البيت, العدد 8.
5. ناصح, عادلة حاتم, والبدران, عبدالخالق, ياسين, (2014), علاقة هيكل التمويلي بربحية الشركة, مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد 10, العدد 37.
6. النجار, جميل حسن, (2013), مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين, مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الأنسانية, المجلد 15 ، العدد1.

ت. ت. المؤتمرات والندوات:

1. زرقون, محمد, وزينب, شطيبة,(2013), دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات, الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر.
2. زغيب، مليكة, وغلاب, نعيمة, وزينة, قمري،(2010), دراسة السلوك المالي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، الملتقى الدولي : متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156

3. موسى, رحمني, وسامية, جودي, (2012) حوكمة تقنية المعلومات أداة إستراتيجية لحماية أمن المعلومات, الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري, كلية العلوم الإدارة والاقتصادية والتسيير, جامعة محمد خيضر,بسكرة, الجزائر.
4. عبدلأنور, منير فخري, ونصار, جابر, (2014), دور آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في ال وحدات الحكومية في ظل نظام الحكومة إللكترونية, المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة: المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة, جامعة القاهرة.
5. يوسف, نسرين محمد فتحي, (2013), الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات, المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة اليرموك، اربد, الأردن.

ث. الكتب:

1. العصار , رشاد, والحلبي, رياض, 2000, النفود والبنوك, دار صفاء للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, عمان.
2. العلي, اسعد حميد, 2013, ادارة المصارف التجارية: مدخل ادارة المخاطر, الذاكرة للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, بغداد العراق.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a156